طائفية الدستور أم دستور الطائف؟

علي حسون

مقدمة

تعد الدساتير التعبير الأسمى لإرادة الأمة في تجسيد إرادتها وتطلعاتها في بناء مجتمعاتها وفي سلوكها. ويفترض بها أن لا تكن مثالية بل صادقة وأمينة على تمثيل هذه الإرادة المفترضة للسلوك الجماعي. ولها الحق بالتفرد عن باقي دساتير الدول والاختلاف لأن لكل من هذه المجتمعات خصوصية تفرضها اعتبارات سياسية واجتماعية وثقافية تتميز بها عن غيرها.

ولعل منذ نشوء دولة لبنان الكبير ووضع دستور للبلاد، ظهرت جدلية الطائفية والطوائف والدولة التي هي موضوع دراستنا، فهي جهد متواضع في سبيل تحديد المفاهيم التي يكتنفها الغموض والإلتباس.

فتناولنا في بحثنا المؤلف من ثلاثة مباحث تحديد هذه المفاهيم؛ فالمبحث الأول عالج موضوع الطائفية في الدستور في محاولة للتمييز بينها وبين الطوائف؛ وفي المبحث الثاني عرضنا لتنظيم الطوائف في الدستور والقوانين التي ترعى تنظيمها وعلاقتها مع السلطات الدستورية وما تثيره من إشكالية بين مفهوم الدولة العلمانية والدين؛ أما في المبحث الثالث فقد تناولنا بإسهاب للصيغة الدستورية في الانسجام بين الدين والدولة وتأثيره على صيغة الدستور اللبناني. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الطائفية السياسية في الدستور اللبناني.

المبحث الثاني: الطوائف في الدستور اللبناني.

المبحث الثالث: دستور الطائف.

المبحث الأول:
الطائفية السياسية في الدستور اللبناني

قصد المشترع الدستوري ذكر الطائفية السياسية لتمييزها عن الطوائف. في الفقرة (ح) من مقدمة الدستور يذكر بوضوح، بأن «إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية». وفي

الباب السادس تحت عبارة أحكام نهائية ومؤقتة. وبصيغة آمرة يفرض «على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية. وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة و اقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلس النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية».

معنى الطائفية في الدستور:

يفسر الدكتور مسرّة[1] الطائفية بثلاثة معانٍ متداولة:

١. **المعنى الأول**: قاعدة المشاركة المضمونة في الحكم propoz أو حسب التعبير النمساوي (lembruch)، تخصص لكل مجموعة إثنية أو لغوية أو عرقية أو مذهبية كوتا محددة للمشاركة في الحكم .power-sharing وهو نظام متبع في العديد من الدول منها بلجيكا ـ سويسرا ـ ماليزيا، ويأتي لتصحيح مساوئ قاعدة الأكثرية التنافسية حيث الرابح يأخذ كل شيء. لأنه في المجتمع المتنوع البنية لا يتوفر حظ للأقلية لتتحول إلى أكثرية أو تناوب في السلطة alterance بفضل تحول في الرأي العام. وبموجب هذه القاعدة تشكل المناصفة تمثيلاً عادلاً، وقد اعتمد لبنان هذا النظام بموجب المادة ٩٥ من الدستور.

٢ .**المعنى الثاني** الذي يضعه باحثون في مفهوم كلمة طائفية هو مختلف مظاهر استغلال الدين في التنافس السياسي وانتشار التعصب وطغيان الانتماء الطائفي على حساب الولاء الوطني الأشمل supra-allégeance. يمكن تحديد التسييس الديني بأنه مناورة لاستغلال القدرة النزاعية للسياسة في شأن الأمور الدينية، لا لمعالجة الأمور واحتوائها بل للتنافس بين النخب بالتلاعب بواسطة الحيلة على جدلية الخاص والعام وعلى عامل المظهرية.

٣ .**المعنى الثالث** للكلمة هو نظام الطوائف خاصة ما يتعلق بأحوالها الشخصية ومؤسساتها المختلفة.

ويصف المفكر ميشال شيحا الطائفية «بالتعلق الضيق بطائفة دينية»، ويسعى إلى تمييز مقاربته للطوائف عن المفهوم السائد

---

(١) د. انطوان مسرّة: النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، بيروت المكتبة الشرقية، ٢٠٠٥، ص ١٥٦ ـ ١٥٧. وانظر أيضاً للمؤلف:

Antoine Messarra: Théorie général du système politique libanais paris-cariscript et Beyrouth-librairie orientale avec le conours du central national des lettres 1994, 406 p. notament VI "partage du pouvoir: dilemme et perspective d'evolution 235-274. «Les discriminations positives» table ronde international 12-13/ 9/1997. Amnuaire international de justice constitutionnelle Economica (1997-1998) 49-308.

وانظر أيضاً:

Cristophe Jafferlot: la democratie par la caste, paris Fayard 2005, p. 592.

P. Perrineau et O Reynié: Dictionnaire du vote paris P.U.F 2001.

وراجع لمبيهات في مؤلفه

Politisches system an politishe culture in der sweizundl in osterreich J.C. Mohr (Paul siebeck tubnigen 1967, p.58)

Jurg Steiner "the principles of majority and proportionality" British Journal of political science vol. 1 1970, p63-70.

لعبارة الطائفية. ووفقاً لمفهومه فإن الطائفية تشكل ضمانة التمثيل السياسي والاجتماعي العادل لأقليات طائفية مشاركة.

«Mais le confessionnalisme au liban signifie autre chose il est la garantie d'une representation politique et social equitable pour les minorities confessionnelles associées».(٢)

ويعتبر مجلس النواب اللبناني كمجال التقاء طوائف مشاركة.

«Lieu de rencontre des communauts confessionnelles associées»(٣).

إلا أنه يعرض لإشكاليات تمثيل الطوائف في المجلس النيابي بقوله: «إذا أردنا أن لا يكون لبنان طائفياً فيقتضي على كل طائفة أن تقبل دون كثير من الصراخ، أن يكون تمثيلها في بعض الأحيان أدنى من موقعها وأن يتوفر الانصاف في احتمالية أن يكون تمثيلها أفضل في حالات أخرى». وينتقد قاعدة التخصص المغلقة في الادارات مع التسليم بها في التمثيل الطائفي في مجلس النواب الذي يراقب المجال العام هو أمر حكيم ودليل توازن وتفاعل ضروري، ولكن في مجالات أخرى؟ في الإدارة وفي كل المجالات؟ في حالات محددة إذا تمثل اللبنانيون جميعاً بدرزي مميز فما الضرر من ذلك؟ يقتضي البحث عن التوازن في التمثيل الوطني في مجلس النواب، أما في المجالات الأخرى ألا يقتضي العدول عن الموافقة المسبقة وتوفير مرونة أكبر لهذه الآلية(٤).

يميز الإمام الصدر في معالجته للطائفية، بين تعدد الطوائف والطائفية بمعناها السلبي والفئوي، فيقر بالنظام التعددي كمظهر حضاري وثقافي للتعايش بين الأديان ويرفض كل أشكال التعصب الطائفي ويضعه في إطار الفئوية التي تخلق حالة من الصراع الحزبي الطبقي.

«إن تعدد الطوائف إذا كان يشكل عازلاً أو ضعفاً فلا شك أن تعدد الطوائف يشكل خطراً على الوطن. أما إذا كان تعدد الطوائف يؤدي في النهاية إلى تبادل المعارف والتجارب والحضارات فإنه يشكل قوة لهذا الوطن. إذن فالخطر ليس في تعدد الطوائف بل في تحول تعدد الطوائف إلى السلبية»(٥).

ويوضح سماحته بدقة متناهية الالتباس بين مفهوم الطائفية السياسية والطوائف ومبدأ العلمانية على نحو تفصيلي بقوله:

«نحن دعاة إلغاء الطائفية السياسية وفصل الأديان والمذاهب عن توجيه السياسة العامة والمؤسسات المختلفة بالصورة المفرقة التي تمارس الآن، نحن نشكو منها ونتألم منها ونحاربها بكل قوة.

ويضيف: نحن دعاة حق وإيمان على صعيد فصل الدين عن الدولة. نحن نقول بفصل الطائفية عن الدولة ولا نقول بفصل القيم والمناقب المشتركة بين الاسلام والمسيحية عن الدولة. لا نقبل أن تؤسس المؤسسات الرسمية والأنظمة والقوانين إلا على أساس المناقب والخير والحق والايمان بالله»(٦).

يلتقي موقف الإمام الصدر كرئيس لطائفة دينية مع غيره من رؤساء الطوائف الدينية الذين يجمعون على إلغاء الطائفية السياسية.

«إن أية معالجة لإلغاء الطائفية السياسية كي

(٢) Michel Chiha: politique interieur Beyrouth trident 1964 p. 20

(٣) Michel Chiha: politique interieur op.cit p. 320 et p. 135.

(٤) Michel chiha: Liban confessionnel p.79.

(٥) الامام الصدر: جريدة العصر، ١٩٦٩/١٢/٥.

(٦) الإمام الصدر: صحيفة السفير، بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٤.

يكتب لها النجاح يجب أن تتم في ظل مبدأ المشاركة المتوازنة والعادلة لجميع الطوائف في تحمل المسؤوليات الوطنية».

(اجتماع المجلس الأعلى لطائفة الروم الكاثوليك ـ النهار تاريخ ٢٠/١/١٩٨٦).

«طرح مبدأ العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية في حوار وطني صريح (اجتماع أركان الطائفة الأرثوذكسية في دار المطرانية، النهار بتاريخ ١٨/١٠/١٩٨٣)».

«طرح مبدأ العلمنة وإلغاء الطائفية السياسية في حوار وطني صريح» (المؤتمر المسيحي الشامل في بكركي، النهار ١/٢/١٩٨٤).

«إلغاء الطائفية السياسية بكل وجوهها في جميع مرافق الدولة ومؤسساتها» (لقاء دار الافتاء الذي ضم اللقاء الاسلامي بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٣، النهار).

«إلغاء الطائفية السياسية في كل مرافق الحياة العامة» (ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى المقررة في ١١/٥/١٩٧٧، النهار).

«تلغى الطائفية السياسية إلغاءً كاملاً في كل الوظائف والمناصب والمؤسسات العامة من مدنية وقضائية وعسكرية». (المكتب الدائم للمؤسسات الدرزية، النهار ١٨/١٠/١٩٨٥).

موقف الفقه من الطائفية السياسية

يؤكد الفقيه إدمون رباط بأن الطائفية السياسية في الدستور اللبناني، قضت بها عوامل تاريخية ونفسية تعود إلى نظام المتصرفية وإلى الذهنية الطائفية السائدة حينذاك. فكان من البديهي أن يراعي الدستور في أحكامه تمثيل الطوائف، كضمانة في المشاركة السياسية وكإجراء استثنائي مؤقت.

وهذا ما تؤكده المادة ٩٥ قبل تعديلها بموجب القانون الدستوري الأخير «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك الإضرار بمصلحة الدولة».

ويحمل الدكتور رباط بشدة على النظام الطائفي، حيث يصفه بالداء الخطير في حياتنا الوطنية وفي تشريعاتنا ويستحيل اتباعه في السلطة التنفيذية لمخالفته الصريحة لأحكام النظام الدستوري. كما أنه لا يفترض التعامل مع الطوائف كأحزاب سياسية. ويختم بتوصيفه للطائفية السياسية بالداء الاجتماعي الذي أحدث تشوهاً بين أفراد الشعب اللبناني.

1. L'esprit confessionnel est une maladie dangeureuse pour notre vie nationale il: ne convient pas le maintenir dans notre legislation.

2. Le système confessionnel ne peut pas constituer une forme de gouvernement.

3. Un pays qui se respecte et qui se croit digne d'adopter le régime constitutionnel ne peut s'attacher au systeme confessionnel.

4. Il est inexact de considérer les communaut comme des partis politiques car on adhere de son pleingré un parti, tandis qu'on n'a pas le choix de maître dans telle ou telle communauté.

5. L'esprit confessionnel est un foyer de maladies socialS il crée une mentalité anormale chez les different elements de la population(٧).

وينقد الفقه النظام الطائفي المغلق الذي يضع الحدود نحو تطور النظام السياسي اللبناني.

Selon besson la confessionnel représente par definition la délimitation consensuel librement accept et volontairenment arrêté d'un champ politique clos, totalement livré l'affrontement permament des identits communautaires»(٨).

(٧) Edmond Rabbat: la constitution libanais origine texte et commentaire, Beyrouth 1982, p.26.

(٨) Ves Besson: Identit et conflis au proche-orient, l'harmattan paris, 1990, pp 129-130.

كما أن النظام الطائفي لم ينجح في تحقيق الديمقراطية والاستقرار الداخلي وتفعيل دور الدولة وتحصين المؤسسات الدستورية، بل أضحت الدولة كمؤسسة مستقلة في مواجهة نظام طائفي يتمتع باستقلالية دون اندماجه في المؤسسات الدستورية.

Salam affirme que le principe du partage confessionnel ne peut lui seul ni pleiment légitimer un etat se prevalent de l'ideé démocratique ni assurer la stabilité de ses institutions»(٩).

C'est seulement ajoute t'il quand l'etat aura reussi à affirmer son autonomie par rapport aux communautés et à se créer un espace propre qu'il pourra têtre digne de ce nom(١٠).

المبحث الثاني:
الطوائف في الدستور اللبناني

كرّس الدستور اللبناني حقوقاً للطوائف اللبنانية المعترف بها قانوناً كمبدأ عام دستوري، في الفقرة «ي» بأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

وفي المادة ٩ حيث ينص بأن «حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». والمادة (١٠): «التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية»».

وفي المادة (١٩) منح الحق لرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني في مراجعة المجلس الدستوري. وفي المادة ٢٤ في تشكيل مجلس النواب اللبناني، فإن توزيع المقاعد النيابية يتم وفق القواعد الآتية:

أ. بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين.

ب. نسبياً بين طوائف كل من الفئتين.

ج. نسبياً بين المناطق.

وقد غفل الدستور اللبناني عن تحديد مفهوم الطائفة، وعليه فإن كلمة طائفة وردت في القرآن الكريم بمعنى جماعة في سورة النساء آية ٦٩، وفي سورة الأحزاب آية ١٣.

واستعملت العبارة بمعنى نظام الطبقات في الهند caste. يقتضي التمييز بين الدين والمذهب والملة التي هي مفاهيم دينية والطائفة التي هي مفهوم ديني اجتماعي أو محض اجتماعي. تحدد المحكمة الدولية الطائفة communauté في قرار لها في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٣٠ كما يلي: «إن مقياس مفهوم الطائفة هو وجود جماعة من الاشخاص يعيشون في بلد أو منطقة محددة، ويتميزون بالعرق والدين واللغة والتقاليد الخاصة تجمعهم وحدة هوية العرق واللغة والتقاليد في إدراكهم الجماعي بالتضامن بغية صيانة تقاليدهم والحفاظ على طقوسهم، وتأمين تعليم أولادهم وتربيتهم حسب خصائصهم وبغية التكافل الاجتماعي فيما بينهم».

(٩) Nawaf Salam: le liban à l'heure des négociations de paix au proche orient acte du colloque anganisé par le CALL en association avec le centre d'etudes et de recherches internationales CERI les 15 et 16 Decembre 1995, paris 1996, pp 72-73.

(١٠) Nawaf Salam: op.cit p. 72-73.

ويفسر الدكتور مسرّة «مفهومه للطائفة بأنها ليست مجموعة من المؤمنين بالمفهوم الايماني بل تنظيماً اجتماعياً، تكوّن تاريخياً له عقائده وأجهزته الدينية المختلفة من طائفة إلى أخرى ويلعب أدواراً عدة إلى جانب دوره الديني، وللطائفة أجهزتها القضائية المختصة بالأحوال الشخصية ومؤسساتها المدرسية والجامعية وجمعياتها الاجتماعية والصحية والثقافية، وفي تملك أبنية وعقارات تشكل مصادر دخل ولها أيضاً ممثلوها في مجالس الطائفة وغالباً في أجهزة الحكم»[١١].

أولاً: تنظيم الطوائف اللبنانية

وضع المشرع اللبناني في القرار رقم ٦٠ ل.ر. الصادر في ١٣ آذار ١٩٣٦ تنظيماً خاصاً للطوائف المعترف بها قانوناً. فنص في المادة (١) «إن الطوائف المعترف بها قانوناً كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف التاريخية التي تحدد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صك تشريعي».

وفي المادة ٢: «إن الاعتراف الشرعي بطائفة ذات نظام شخصي يكون مفعوله إعطاء النص المحدد به نظامها قوة القانون ووضع هذا النظام وتطبيقه تحت حماية القانون».

المادة ١٠ المعدلة بالمادة ١ من القرار ١٤٦ تاريخ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨، يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى الطوائف المعترف بها ذات الأحوال الشخصية لنظام طوائفهم الشرعي في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية ولأحكام القانون المدني في الأمور غير الخاضعة لهذا النظام.

يخضع السوريون واللبنانيون المنتمون إلى طائفة تابعة للحق العادي، وكذلك السوريون واللبنانيون الذين لا ينتمون لطائفة ما للقانون المدني في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية.

وفي المادة ١٤: إن الطوائف التابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية.

ونصت في المادة ١٥ «يمكن هذه الطوائف الحصول على الاعتراف بها إذا كانت تعاليمها الدينية ومبادئها الأخلاقية لا تتعارض لا مع الأمن العام ولا مع الآداب، ولا مع دساتير الدول ودساتير الطوائف ولا مع أحكام هذا القرار، وأخيراً إذا كان عددها كافياً والضمانات الكاملة استمرار وجودها تبرر منحها هذه الميزة على أن أهلية هذه الطوائف تنحصر في تمكنها من الحصول ببدل أو بدون بدل على العقارات والأملاك اللازمة للقيام بشعائرها الدينية وإيواء خدمتها (وللمقابر). نستنتج مما تقدم:

- إن استقلال الطوائف في تنظيم شؤونها ليس استقلالاً عن الدولة بمعنى الانفصال لأنها تصدر «بصك تشريعي» ومنحها سلطة تنظيم وتحديد نظامها الداخلي تقتضيه اعتبارات موضوعية كون تنظيم هذه الطوائف يخضع لنصوص دينية متعلقة بكل طائفة من الطوائف التي ينبغي احترامها التزاماً بالنصوص الدستورية.

- خضوع الطوائف للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء بكل ما يخرج حصراً عن نظام الأحوال الشخصية للطائفة كما تلتزم بمراعاة النظام والآداب العامة.

- الحرية للأفراد الذين لا ينتمون إلى طائفة دينية في ما يختص نظام الأحوال الشخصية بخضوعهم لأحكام القانون المدني وحقهم بتشكيل طائفة خاصة بهم، على أن لا يتعارض

(١١) الدكتور أنطون مسرّة: النظرية العامة في الدستور اللبناني، مرجع سابق ص ١٥٣.

مع النظام والآداب العامة للدولة واحترام خصوصية كل الطوائف الدينية.

ثانياً: الانسجام بين الدين والدولة

نصت وثيقة الوفاق الوطني أنه تأميناً لمبدأ الانسجام بين الدين والدولة يحق لرؤساء الطوائف اللبنانية مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق بـــ:

١. الأحوال الشخصية.

٢. حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية.

٣. حرية التعليم الديني.

إن مبدأ الانسجام بين الدين والدولة هو جهد يبذل للتوفيق بين احترام استقلالية الطوائف الدينية والخضوع لموجبات الدولة المدنية، وهو يعد من المبادئ الحضارية في مواجهة مبدأ فصل الدين عن الدولة الذي تعيد به النظر الدول التي اعتمدته، وهو ما يعرف بالعلمانية. نشأ مبدأ العلمانية خلال الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كثمرة انفصام بين الدين والدولة والمؤسسة الدينية إلى أن عقدت سنة ١٨٠١ بين الدولة الفرنسية والكرسي البابوي في سبيل لا الفصل بمعنى الجدار الفاصل بل تنظيم العلاقة بين الدولة والمؤسسة الدينية.

ويتوصل برنار ستازي في تقرير أعده حول العلمانية سنة ٢٠٠٣ إلى نتائج نلخصها بالآتي(١٢):

ـ نحن في عالم أصبح تعددياً في الشؤون الروحية.

ـ لم يتخطى الزمن مبدأ العلمانية بل الحاجة إلى توضيحه وإحيائه في أوضاع مختلفة جذرياً.

ولى زمن العلمانية النضالية فاتحاً المجال لعلمانية مسالمة تعترف بالخيارات الدينية والروحية وحريصة على تحديد المجال العام المشترك.

ـ لا تختزل العلمانية بحياد الدولة ولا تستطيع الدول تجاهل الواقع الروحي أو الديني.

ـ تتطلب العلمانية من كل دين جهداً في التكيف والتوفيق بين المعتقد الديني والقوانين التي ترعى المجتمع.

ـ إن تجاهل الشعور الطائفي هو غير فاعل.

ـ إن متطلبات الحياد المطلق متوازنة مع ترتيبات معقولة تسمح لكل فرد بممارسة حرياته الدينية.

ويتضمن التقرير مقترحات عملية أبرزها تعليم الواقع الديني بموضوعية واعتماد قانون موحد وجامع للعلمانية وتنظيم خدمة مدنية في سبيل الاندماج الاجتماعي.

ينظم القانون الفرنسي الصادر في ٩ كانون الأول ١٩٠٥ العلاقة بين الدولة والطوائف الدينية بفصل الدين عن الدول ليس بمعناه الجامد إنما القائم على احترام الحريات الدينية في حياد الدولة.

La loi du 9 decembre 1905 est parvenue à realiser une separation de l'eglise et de l'etat respectuse de la liberté religieuse, en donnant chaque communautés de croyant la liberté de celibrer son culte en impossant à l'etat une neutralité bienveullante à l'egard des cultes et

(١٢) Le rapport de la commission stasi sur la lacité le monde 12 decembre 2003, p. 8.
تعريب الدكتور مسرة، حماية الحريات الدينية في إطار مجال عام مشترك ومحايد.
راجع حول «الثقافة الدينية» والأشكال العربية في تنظيم العلاقة بين الدين والحكم.
Antoine Messarra: la religion dans une pédagogie inter culturelle (essai compose sur le concept de laicité en education et son application au societes multicommunautaire francfort, deutsches institute fur international padalagogische forschung 1998, 136p.

en confiant des associations le soin de gérer les bien du culte.

وتخضع الطوائف الدينية لضمانات تكملها المادة ٩ من الاتفاقية الأوروبية بممارسة الحريات الدينية وإقامة الشعائر الخاصة بالطوائف وهذا ما أكده مجلس الدولة الفرنسي في أحكامه.

Les sectes ont, comme les autres religions, le droit d'organiser des cérémonies et offices religieux ce droit est garantie tant par l'article 9 de convention européenne de sauvegarde des droits de l'homme aussi le conseil d'etat à-t-il annullé l'arrtêt par lequel le préfet de police interdisait aux members d'une secte de pratiquer leur culte dans leur domicile, aprés avoir rappellé qu'il ne pouvait sans proter une atteinte illégal a la liberte des cultes, interdire toute céremonie et tout office religieuse organizés dans l'ancien hotel d'arenson a l'intention notament, des personnes ayant leur residence dans ce batiment(١٣).

ويظهر التناقض في الجمهورية الفرنسية بين مفهومين بين العلمانية الحيادية التي تراعي أحكام المادة الثانية من دستور ١٩٥٨ واحترام حقوق الانسان بما فيها احترام الحريات الدينية التي بموجبها تتمتع الطوائف الدينية بحرية ممارسة الشعائر الدينية، وبين مفهوم العلمانية الموافقة عن مبادئ الجمهورية الراديكالية التي تحترم الحريات الدينية فيما لا يتعارض مع الحرية الشخصية في المجتمع الفرنسي(١٤).

La laicite de la republique, proclame par l'article 2 de la constition de 1958 revet en France traditionnallement deux sens. Non sans paraodxe, elle est concue concurrement comme uni laicite-neutralite et comme une laicite defense des valeurs nationals heritère de l'esprit de tolérance des lumières et nise en avant dans la respecte toute les religions: c'est grace a elle que les secte benificient comme ou l'a vue d'une certain liberté cultuelle marqué par le radicalism la laïcité defense des valeures nationals ne respecte au contraire les religions que dans la mesure ou elle se rallient a l'individualismee qui imprègne la societe francaise.

(١٣) 14/5/1982 association internationale pour la conscience de krisham D. 1982.5.16 liberté de culte confirmé CEDH 25/5/1993 Kokkunakis RFDA 1995, 573 a propos de temoins de Jehovah.

(١٤) راجع حول موضوع الحريات الدينية في فرنسا

L'eglise et l'etat en france, acte du troisième colloque des juriste catholique téqui 1983.

J. Gorgel: le régime des cultes JCA no. 215.

G Koubi: droit et religions RDP 1992 725 reflexion pessimiste.

R. METZ: église et etat en france (situation juridique actuelle) le cerf 1977.

Religion et droit actes du quatirième colloque des jurist catholique tequis 1985.

Repertoire Dalloz droit international «cultes».

J. Robert: la liberté religieuse et le régime des cultes PUF 1977.

O. Schrameck et X. Delcors la fin de laicite fiscal AJDA 1988. 267 (sur la loi du 23/7/1987).

وراجع حول موضوع الحريات الدينية في أوروبا:

J. Duffar Religion et travail dans la jurisprudence CJCE et des organs de la convention europeénne des droits de l'home RDP 1993, 695.

R. Goy: la garantie europeénne de la liberte de religion larticle de la convention de fome RDP 1991, analyse neticuleuse de la jurispridne de la CEDH.

وانظر حول أزمة الطوائف:

M. Azibert et Mde Boisdeffre chronique de jurisprudence AJDA 1988 582 (analyse Claire et bréve de quatre arrêt recents sur les sectes).

P. Boinot sectes religieuse et droit pépnal RSC 1983 413.

J. Duffar la libert religieuse dans les texts international RDP 1994,939 et la protection internationales des droits des minorités religieux RDP 1995, 1495.

ويذهب مجلس الدولة الفرنسي في هذا الاتجاه حين يقر في حيثيات قراره بأن حرية التلاميذ في إقامة احتفالات دينية في مدارسهم يتوقف على احترام الاحتفالات للأنظمة المتبعة في وزارة التربية في ما لا يتعارض مع الحرية الشخصية.

C'est a qu'elle se refère par exemple le conseil d'etat lorsqu'il estime dans son avis du 27 novembre 1989 que la liberte de l'enfant de manifester ses croyance religieuses a l'interieur des etablissement scolaires peut être limitéss dans la mesure od elle ferait obstacle a l'accomplissement des missions devolues par le legislateur au service public de l'education lequel doit notament lui inculquer le respect de l'individu(١٥).

إن موقف الفقه والاجتهاد الفرنسي الذي يتبنى مفهوم العلمانية الراديكالية المدافعة عن مبادئ الجمهورية يبدو ملتبساً ومبهماً، لأن احترام الحريات الدينية وممارسة الشعائر الخاصة بكل طائفة تكفله المادة ٩ من الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان. وبوصفه فرداً في هذا المجتمع له الحق في حرية المعتقد التي تكفله كل الدساتير، فإذا انتمى بعقيدته وفكره الى عقيدة دينية فكيف يمكن أن تكون متعارضة مع الحرية الشخصية وقيم الجمهورية الفرنسية؟ ونتساءل عن الحدود التي بتخطيها يلحق الضرر بالحرية الشخصية؟ فالفقه والاجتهاد الفرنسي يتحدث عن قيم وحريات فردية لم يوضحها بل أبقاها في إطار الاجتهادات مما يخلق أزمة في توصيف الحريات العامة والتشدد غير المبرر لمبادئ العلمانية الضيقة في الفصل بين الدين والدولة. فالموقف الفقهي والاجتهادي المؤيد لمبدأ العلمانية بشموليتها وانسجامها مع احترام الحريات الدينية، بوصفها جزء من حرية المعتقد الذي يتلاقى مع حقوق الانسان هو الأسلم مع النتائج التي توصل إليها برنار ستازي في تقريره حول العلمانية.

المبحث الثالث:
دستور الطائف

أولاً: التعايش بين الطوائف والدولة

أضفى المشرع الدستوري في تعديل ١٩٩٠ صيغة جديدة من التعايش بين الطوائف والدولة كتعبير صادق عن صيغة العيش المشترك التي كرسها في مقدمة الدستور. الفقرة (ي): لا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك.

وفي المادة ١٩ يجيز لرؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني الحق بمراجعة المجلس الدستوري.

وفي المادة ٢٢ ينص أنه «مع انتخاب أول مجلس على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية.

وفي المادة ٩٥، وفي المرحلة الانتقالية تلغى قاعدة التمثيل الطائفي وتمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة وفي وظائف الفئة الأولى حصراً.

إن هذه الصيغة بما تحمله من فلسفة التعايش الميثاقي بين الطوائف والدولة تؤكد على ميزة الدستور اللبناني وعن الوطن الرسالي كما جاء في رسالة الحبر الأعظم. إلا أن هذه الصيغة تواجه نقداً يصفها بالمثالية التي عجزت في أن تصبح واقعية، وعليه يتوجب البحث عن

(١٥) CE 27/11/1989 RFDA 1990, 8.

السبل الآيلة لتحقيق هذا التعاون بين هذه الطوائف والدولة على غرار التعاون بين السلطات لأن الفصل الجامد للعلمانية بين الدولة والدين هو محل نقد واضعيه، ولتحقيق صيغة العيش المشترك المعتمدة في مقدمة الدستور، وفي موازاة تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية فإن تشكيل مجلس أعلى للطوائف تحصر فيه قضايا الأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني الواردة في المادة ١٩ من الدستور، فتجربة القمم الروحية ليست جديدة في لبنان وهذه التجربة معتمدة في النمسا وبلجيكا فعبارة weltanshawgsgruppen هي ترجمة لعبارة العائلات الروحية المنصوص عنها في المادة ٢٢ من الدستور.

١. تشكيل المجلس الأعلى للطوائف

إن مبرر وجود المجلس الأعلى للطوائف على غرار النمسا وبلجيكا كان موجوداً عبر القمم الروحية، وهي عامل توحيد ووفاق وتمنع الانقسامات الدينية، تشكل ضمانة للعيش المشترك فالسيد البابوي سلفستريني يدعو للحفاظ على التقليد اللبناني للتعاون والعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين لأنه يشكل تراثاً أساسياً يجب أن يحافظ عليه للأجيال المقبلة(١٦).

كما أنه من المسلمات هي في تنوع الشعب اللبناني ضمن الوحدة، فالشعب اللبناني مكون من طوائف متعددة اتفقت على العيش الواحد في وطن واحد، وتلك هي خاصة لبنانية قلما عرفها أي بلد آخر في العالم لا من حيث عدد الطوائف ولا من حيث العوامل التاريخية والجغرافيا التي تجعل من التجربة اللبنانية نوعاً من التحدي المستمر(١٧).

وفي اجتماع القمة الروحية الإسلامية المسيحية يتحدث الإمام الصدر فيوضح آلية عمل القمة الروحية ودورها بقوله «نحن لسنا مجلس نواب ولا لجنة حوار ولا هيئة تأسيسية لدستور جديد، نحن رجال دين ونمثل الوطن في وضعه المميز، وإذا كان صعباً أن نحاكي السويد وسويسرا فمن واجبنا أن نحتفظ بالطابع اللبناني الذي هو التعايش بالدرجة الأولى. إن الحكام لا يمثلون هذا التعايش، والطوائف لا تمثل قواعد رجعية بل الطابع الحضاري والمطلوب من عملنا أن يجسد ويكرس هذا الطابع»(١٨).

ويقترح فراش ستراوس في اقتراح قدمه لإصلاح النظام السياسي في العام ١٩٨٧ تشكيل هذه القمة الروحية وقوننتها لترسيخ الوحدة الوطنية والسلم الأهلي وحماية الحريات الدينية، وخلق آلية حوار بين العائلات الروحية لمواجهة التحديات التي تواجه الاستقرار في الوطن.

Les affaires relatives au statut personnel a l'enseignement dans les écoles en tout que géreés par des communautes en générale concernant la concorde nationale les relations mutuelles entre les familles spirituelles les atteintes a la liberté religieuse, l'exploitations de la religion a des fins de dissension confessionnelles et toutes les affaires qui pourraient entre exploiteés avec une reference aux religions et a des fins qui menacent l'unite et la solidarite de la populations ainsi que l'ordre public sont du ressort d'un sommet permanent des familles spirituelles. Ce sommet groupe les chefs religieux de toutes les familles spiri-

(١٦) تصريح للسفير البابوي سلفستريني: النهار ١٩٨٦/٣/١٥.
(١٧) اجتماع المجلس الأعلى للروم الكاثوليك تاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ (النهار).
(١٨) اجتماع القمة الروحية الإسلامية المسيحية في ١٩٧٥/١٠/٥ (السفير).

tuelles est un adjoint de la hieranchie religieuse de chaque famille spirituelle. Ce sommet relève du conseil des ministres.

Les affaires communautaires ainsi que la competence et le fonctionement de ce sommet sont determinés par une loi[١٩].

إن صيغة التعايش بين الطوائف والدولة تضفي على لبنان صفة الدولة السماوية التي تقترب من السماء، لا الدولة الدينية على نحو ما يصفها سماحة الإمام الصدر أي أن تقوم المؤسسات الرسمية على أساس المناقب والخير والحق والايمان بالله. وعلى الدولة ان لا تمثل مصالح الأكثرية أو الأقلية بل يجب أن تترفع أي أن تقترب إلى السماء أي أن تكون بعيدة عن الحزب والطائفة والفئة. وهذا ما نادى به إعلان المبادئ بشأن التسامح الذي وضعته الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعة في باريس في الدورة ٢٨ للمؤتمر العام في ٢٥ تشرين الأول إلى ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٥.

حيث تنص المادة الثانية: «إن التسامح على مستوى الدولة يقتضي ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات في إنفاذ القوانين وهو يقتضي أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الاحباط والعدوانية والتعصب ومن الجوهري لتحقيق الوئام على المستوى الدولي أن يلقى التعدد الثقافي الذي يميز الأسرة البشرية قبولاً واحتراماً من جانب الأفراد والجماعات والأمم فبدون التسامح لا يمكن أن يكون هناك سلام وبدون السلام لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو ديمقراطية وبتجسد عدم التسامح في تهميش الفئات المستضعفة واستبعادها كالمشاركة الاجتماعية والسياسية وممارسة العنف والتمييز ضدها.

ثانياً: للطائف لا للطائفية السياسية

تعرّض دستور الطائف لنقد الكثير من الفقهاء والسياسيين، وطالب البعض بتعديله ومن أبرز الاتهامات التي واجهت دستور الطائف تكريسه للطائفية بعد أن كانت عرفاً دستورياً والاستنسابية والانتقائية في التطبيق.

لذلك سنعمد إلى قراءة تحليلية تتوخى الموضوعية في الحكم.

أولاً: نستطيع التمييز بين نصوص لها طابع مرحلي ونصوص لها صفة الديمومة. فالمادة ٩٥ التي تحدثت عن الخطة المرحلية والانتقالية في الوزارة والادارات، والمادة ٢٤ في نظام الانتخاب «إلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي».

وتفسير ذلك برأينا أن مبدأ المناصفة بين المسلمين والمسيحيين له الطابع المؤقت ويعود للهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية تكريس الوضع القائم أو بإلغائه.

ساد اعتقاد خاطئ بأن مبدأ المناصفة يحقق المشاركة السياسية الفاعلة، ويعطي الضمانات التي تزيل مخاوف البعض من الاستئثار بالسلطة. ونقول إن الضمانات هي لكفالة الدستور للحريات الدينية وممارستها وبوجود الطوائف وليس الطائفية السياسية التي تمثل الامتيازات وتشكل مخالفة لمفهوم المواطنة.

فهذه الضمانات كانت مطلباً إسلامياً ومن ثم تحولت إلى مطلب مسيحي، وفي الحالتين فإن الدستور يكفل بقاء هذه الحريات الدينية لأنها مرتبطة بمفهوم الحريات العامة وحقوق الانسان.

(١٩) compures de presse relative a la mediation de franz jozeph straus auprés de la communautté européenne de la syrie et du Vatican septembre 1986-fin 1987.

ويرد على هواجس البعض بأن التفوق العددي لفئة من الشعب على الأخرى تحققها المناصفة بمشاركة سياسية فاعلة، فإن الضمانة تكون برأينا في وجود الدولة التي تحمي المواطنين جميعاً من كل الفئات بانصهارهم في وحدة وطنية، كذلك فإن مجلس الشيوخ المنصوص عنه في المادة ٢٢ من الدستور والمؤلف من العائلات الروحية، والذي ينظر في القضايا المصيرية يشكل حماية للوحدة الوطنية ويحافظ على العيش المشترك الذي هو أساس وجود الدولة اللبنانية، لأن هذه الصيغة المنصوص عنها في مقدمة الدستور ليست تقاسماً للسلطة بين الطوائف إنما لحماية هذه الطوائف وتكريس استقلالها، فأي انتقاص من ضمانات هذه الطوائف أو إلغائها يشكل مخالفة للدستور، ومن أوجه حماية هذه الهواجس تشكيل المجلس الأعلى للطوائف الذي يضم ممثلين عن كل الطوائف، تكون مهمته محصورة بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني مما يشكل ضمانة لصيغة العيش المشترك.

ثانياً: النصوص المعلقة على تحقيق شرط، فالمادة ٢٢ من الدستور تنص على أنه «مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية».

تفسير هذه المادة أن مجلس الشيوخ لا يشكل إلا بعد انتخاب مجلس نواب لا طائفي، أي بعد تحقيق المواطنة فيأتي هذا المجلس لحماية صيغة العيش المشترك لا الطائفية، والدليل استعماله لعبارة «العائلات الروحية» للتأكيد على الصيغة الميثاقية للدستور. كما أن وضع مادة دستورية يستحيل تطبيقها لا تجد مثيلاً له في كافة دساتير العالم فإما المشرع الدستوري سقطت سهواً منه هذه المادة، وهذا ما لا نعتقد به والمؤكد أن المشرع الدستوري في الطائف غلبت عليه صفة الحكمة الدستورية، فبعد مراجعة نصوص الطائف نجد أن العقلانية والحكمة الدستورية واضحة، فهو لم يقدم على إلغاء الطائفية السياسية بل عمد إلى فهم طبيعة الشعب لمساعدته على إلغائها مرحلياً، فعمد إلى تشكيل هيئة وطنية لدراسة سبل إلغاء الطائفية السياسية، وفي هذه الأثناء حافظ على صيغة العيش المشترك فوضعها في مقدمة دستوره، وتبنى الطروحات العلمانية دون التعدي على الطوائف فأبقى على استقلالها دستورياً بأن منحها صفة مراجعة المجلس الدستوري مما يعني التكريس الدستوري للحريات العامة.

ثالثاً: التطبيق الجزئي والاستنسابي

يخلط بعض النقاد بين التطبيق الجزئي والاستنسابي كما يدعونه والطابع المرحلي والانتقالي للدستور. والحقيقة أن الاصلاح الحقيقي يتمثل في تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية لأنه يتوقف على مهمتها الانتقال من النصوص المرحلية والانتقالية للدستور إلى نصوص دائمة، ويطبق كافة المواد الدستورية. يتوجب هنا تصويب النقد من نقد لدستور الطائف إلى تفعيل دور المواطنة الحقيقية لأنها الخلاص الوحيد من آفة الطائفية السياسية. ولتحقيق ذلك يجب بذل كل الجهود من فئات المجتمع اللبناني واستنفار كافة الطاقات من أجل دعم تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية، ومؤازرة عملها في حل تشكيلها وتحديد رؤية وطنية جامعة تحفظ تاريخ لبنان الرسالة والنموذج في حماية إنسانه وأرضه، عبر إحياء الضمير الجماعي الوطني واحترام القيم الوطنية بالالتزام بالدستور الذي هو أسمى القواعد القانونية التي بدونه لا قيام لدولة القانون والمؤسسات.